البيع في الحال ليقدم التوافق فلو قال البائع بعتك هذا العبد بالف فقال المشتري قبلت نصفه بخمسمائة ونصفه بخمسمائة يصح البيع وان اختلف اللفظان كان المعنى واحدا اليه الاشارة بقوله وقف المعنى قوله بلا فصل يعني انه يشترط ان لا يتخلل بين الايجاب والقبول فصل طويل عرفا يعني المعهود في التخاطب قوله او تخلل لفظ اجنبي يعني انه يشترط ان لا يتخلل لفظ اجنبي بين الايجاب والقبول فان تخلل فسد وان قل هذا مفهوم عبارة والمنقول عن تصحيح الرافعي في باب الاستثناء من الطلاق وكذا في الباب الثاني من ابواب الخلع نقلا عن الامام انه لا يضر تخلل الكلام اليسير واختيار هذا المحرر تبعا للشيخ رضي الله عنه وقد نص المصنف رحمه الله تعالى على مثله في باب الخلع فليتنظر للفرق بين ما وقع هنا وبين ما وقع هناك والله اعلم قوله شرط تحرز عما لو مات المخاطب بالبيع وقبل الوارث او مات وكيل المشتري بعد ان خاطبه البائع بالايجاب فقبل المشتري فان البيع لا يصح لان الكلام القابل غير متصد للجواب بخلاف ما لو قبل الموكل قبل موت الوكيل والمخاطب هو الوكيل فان البيع يصح والفرق ان الوكيل في الاولة انما يتوكل بالموت قوله محترز عن المكره بغير حق فانه لا يصح بيعه قوله غير محجور عليه يعني انه يشترط لصحة البيع ان يكون البائع والمشتري مطلق التصرف قوله ولو مع رشيد لطفله يعني انه لو اشترى الرجل مال ولده الذي تحت ولايته او باع منه مال نفسه فانه يشترط لصحته ذلك وجود الايجاب والقبول كغيره فيقول اشتريت هذا من طفلي لكذا او قبلت له قوله كقبل ابتعت اشتريت ملكت انا بعتك مثالا للقبول من المشتري فاذا اجاب المشتري باحدها بعد صحة الايجاب انعقد البيع قوله يعني بعتك لو قال المشتري للبائع بعتني

هذا

هذا فعال بعتك انعقد البيع وكان الاستيجاب قائما مقام القبول كانه بصيغة الامر قال في التتمة فلو قال المشتري بعت من هذا بكذا اللفظ للبائع فقال البائع بعت فلا بد من قبول المشتري بعد ايجاب البائع على الاصح هذا معنى كلام التتمة قوله ونعم منهما جواب بعت واشتريت صورته لك ان يقول المتوسط بينهما للبائع بعت هذا العبد من زيد بكذا فيقول البائع نعم ثم يقول المتوسط لزيد قبلت فيقول نعم فان البيع ينعقد بهذه الصيغة والحالة هذه قوله ولفظ هبة يعني لو قال وهبتك هذا الثوب بعشرة فقال وهبتك قبلت انعقد بيعا واخذ بلفظ الهبة عن الغرم او الرقبة فانه لا ينعقد بهما البيع قوله لا سلم يعني مثل ما لو قال اسلمت اليك هذه الدراهم في هذا العبد فانه لا ينعقد بها بيعا ولا سلما قوله وبكناية بليه يعني ان البيع يصح بالفاظ الكناية ان نوى بها البيع وان لم ينوه فلا قوله ان لم تنو اشهادا حرز عما لو وكل وكيلا في بيع شيء واستثنى وشرط على الوكيل ان يشهد على فعل البيع او الشراء فانه لا يجوز ان ينعقد بلفظ الكناية لان الظاهر ان الموكل لا يطلع على البيد قوله كملكتك مبيعي ادخل في ملكك انا بعتك هذا الا لفظ منها لا لفظ الكناية قوله لكذا يعني انه لا بد من ذكر الثمن في كناية البيع كما قلنا في الصريح قوله وكتب يعني اذا كتب البيع ولم ينو صح ان قبل المشتري حين يراه الكتاب ويوخذ من حصر المصنف صحة البيع بهذه المذكورات انه لا يصح بيع المنابذة والحصاة والملامسة ونحوها مما هو مذكور في كتب المذهب البسيطة وبطلان ذلك ماخوذ من قوله اول الباب انها البيع لانها كلمة توضع للحض فيقتضي انه قد حض ما يصح من البيوع فما اورد عليها قوله وشرط اسلام لمسلم وزيد انه يعتق عليه

Copyright © King Saud University